ورقة موقف

مقدمة من جمعية رجال الأعمال الأردنيين

حول

إجراءات حماية الاقتصاد الوطني من آثار العدوان على غزة

كانون الأول 2023

عمان – الأردن

المقدمة

إن تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولا شك أن هذه الحرب تستدعي أن نستثمر في كيفية وضع خطط وبرامج الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي، فإن الأزمات الاقتصادية التي تتوالى بدءً من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ثم الربيع العربي تلتها جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية وآخرها العدوان الغاشم على غزة كلها يدفع إلى إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات التعامل مع الاضطرابات وزعزعة الاقتصاد في المنطقة والتي لا شك أن الأردن تأثر بها بشكل خاص.

ولا سيما إن العدوان الإجرامي على غزة تسبب بتضرر معظم القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال حملات المقاطعة لمنتجات وسلع الدول الداعمة أو المشاركة في العدوان والتي دفعت إلى انخفاض إنفاق المواطن الأردني مما أثر على القطاعات الخدمية من مطاعم وفنادق وسياحة بشكل خاص والتجارة بشكل عام خلال هذا العدوان.

حيث شهد بداية هذا العام حتى نهاية شهر أيلول نمواً إيجابياً في مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن من المتوقع أن تشهد نتائج الربع الأخير من هذا العام والربع الأول من العام القادم انخفاضاً في عدد من المؤشرات الاقتصادية التي حققها خلال التسعة شهور الأولى من العام 2023 جراء العدوان على غزة.

مؤشرات الاقتصاد الوطني

نجح الاقتصاد الوطني في السير باتجاه النمو الإيجابي منذ بداية العام الحالي حتى شهر أيلول الماضي، وتمكن من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وخفض عجز الميزان التجاري وزيادة الصادرات الوطنية ، والنشاط السياحي في المملكة، وبحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة للعديد من المؤشرات الاقتصادية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر أيلول تشير أن غالبية القطاعات الاقتصادية حققت نمواً خلال تلك الفترة من هذا العام كما يشير الشكل (1)[1].

الشكل (1): مؤشرات الاقتصاد الوطني

1. حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً في النصف الأول من هذا العام حيث بلغ 2.6%، وساهم في هذا النمو العديد من القطاعات ، حيث حقق قطاع الزراعة أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبته 7.4% مساهماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.38%، وبلغت مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي مايقارب 0.42%، وبلغت مستهمة قطاع الإنشاءات مايقارب 0.14% من الناتج المحلي الإجمالي، والأقل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قطاع الصناعات الإستخراجية حيث بلغ مساهمته مايقارب 0.1% .

2. حقق الدخل السياحي خلال تسعة أشهر نمواً بنسبة 37.7% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، فإن القطاع السياحي من أكثر القطاعات التي شهدت نمواً منذ بداية هذا العام، كما يوضح في الشكل (2)[2].

الشكل (2): مؤشر الدخل السياحي لعام 2023
(مليار دولار)

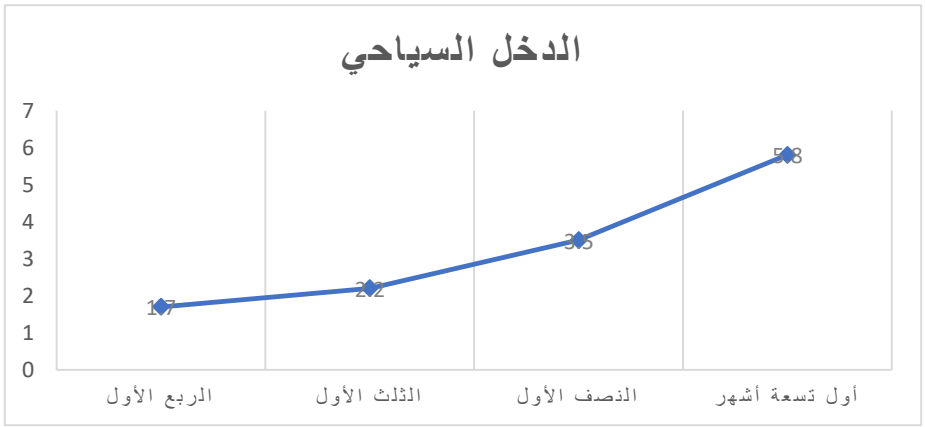

(1): المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

(2):المصدر: الإحصاءات العامة

3. انخفاض عجز الميزان التجاري خلال أول ثمن أشهر من هذا العام بنسبة 10.8% حيث بلغ 6.2 مليار دينار مقارنة مع 7 مليار دينار للفترة نفسها من العام الماضي، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية حتى نهاية آب الماضي لهذا العام بنسبة 0.1% أي مايقارب 5.6 مليارديناردينار مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

4. وشهدت الاستثمارات الكلية نمواً ملحوظاً كما يوضح في الشكل (3)[3] خلال هذا العام، حيث بلغت في النصف الأول ما يقارب 598.2 مليون دينار وذلك بارتفاع بنسبة 47.6%.

الشكل (3): حجم الاستثمارات الكلية لمنتصف عام 2023

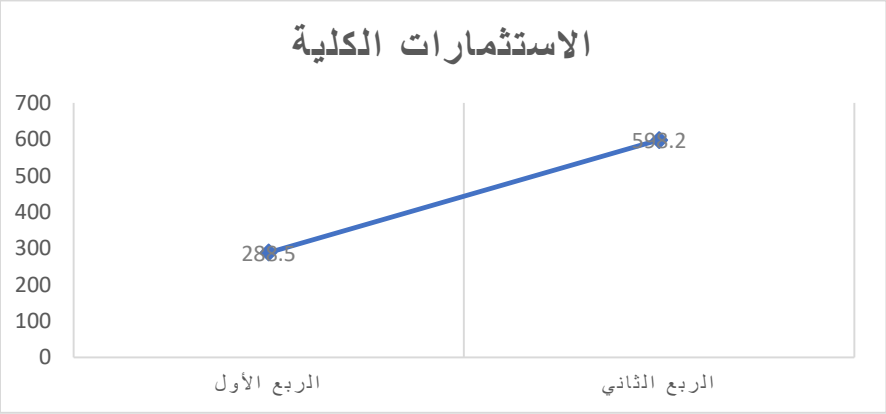

الاقتصاد الوطني منذ بدء العدوان :

ظهر تؤثر بعض القطاعات الاقتصادية سلبياً منذ بدء العدوان على غزة، وأبرزها:

1. تأثر القطاع العقاري بشكل كبير، حيث تراجع الطلب على الشقق بنسبة 70% منذ بدء العدوان.

2. تراجعت مؤشرات حجم التداول العقاري لغايات الاستثمار بنسبة 50%، حيث أن بيوعات غير الأردنيين في العقار انخفضت بنسبة 25% خلال الثمانية أشهر الأولى وزادت حدة انخفاض البيوعات بشكل أكبر منذ بدء العدوان حيث بلغت 151 مليون دينار.

(3):المصدر: وزارة الاستثمار الأردنية.

3. تراجع القطاع السياحي من فنادق ومطاعم ومقاهٍ وصالات أفراح وإلغاء "جروبات سياحية"، وتراجع كبير في السياحة الداخلية.

4. تراجع النشاط التجاري في مختلف القطاعات منذ بدء العدوان، حيث شهد ضعف الحركة والطلب في قطاع المطاعم والحلويات والمقاهي، وقطاع الألبسة والمجوهرات والحلي حيث تراجع حجم بيع الذهب بشكل كبير وشكل ما نسبته 75%.

5. سجل تراجع في الطلب على المواد الغذائية بنسبة تتراوح مابين 40-50% منذ بدء العدوان.

6. فقدان الوظائف: وتحديدا العاملون في "الشركات والمحلات والمطاعم" التي شملتها المقاطعة الاقتصادية، حيث يتعرض عشرات الآلاف منهم اما للاستغناء عن خدماتهم، أو منحهم اجازات مفتوحة، أو تخفيض رواتب، اضافة لوظائف أخرى تأثّرت، ومنها :الشباب العاملون بالنقل السياحي وتوصيل طلبات المحلات والمطاعم، وحتى العاملين في تطبيقات "النقل الذكي".
7. تراجع قطاع النقل الجوي وشركات الطيران المحلية الاخرى، وتعطلت رحلات الطيران منخفض الكلفة والاقتصادي.

سيناريوهات الحرب على غزة وأثرها على الاقتصاد الوطني

توقع ثلاث سيناريوهات لتصور مدى سيتأثر الاقتصاد الوطني جراء العدوان على غزة وذلك بناء على طول أجل الصراع وفتح جبهات أخرى، وذلك إما في حال امتداد الصراع من 3-6 أشهر أو في حال طال أمد الصراع حتى النصف الثاني من عام 2024 أو في حال طال أمد الصراع واتسع نطاقه، فإنه سوف يكون له آثار متفاوتة على المؤشرات الاقتصادية ومنها:

1. توقع خسارة الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة اعتماداً على كل سيناريو، فالشكل (4)[4] يوضح نسب خسارة الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (4): خسارة الناتج المحلي الإجمالي

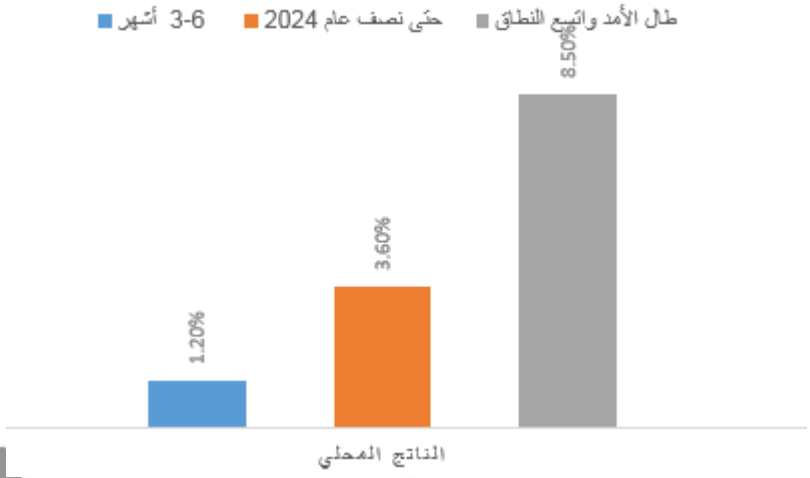

(4): وكالة ستاندرد آند بوردز للتصنيف الائتماني.

2. توقع حجم الخسارة في إيرادات السياحة وذلك بناء على نسبة الخسارة المفترضة على إجمالي إيرادات السياحة في عام 2022، أيضا قياس السناريوهات الثلاثة بناء على ثلاث أحداث سابقة وهي صراع لبنان في عام 2006 والربيع العربي في عام 2011 وجائحة كورونا عام 2020، فالشكل (5)[5] يوضح الخسارة المتوقعة في إيرادات السياحة جراء العدوان على غزة.

الشكل (5): حجم المتوقعة في إيرادات السياحة (دولار)

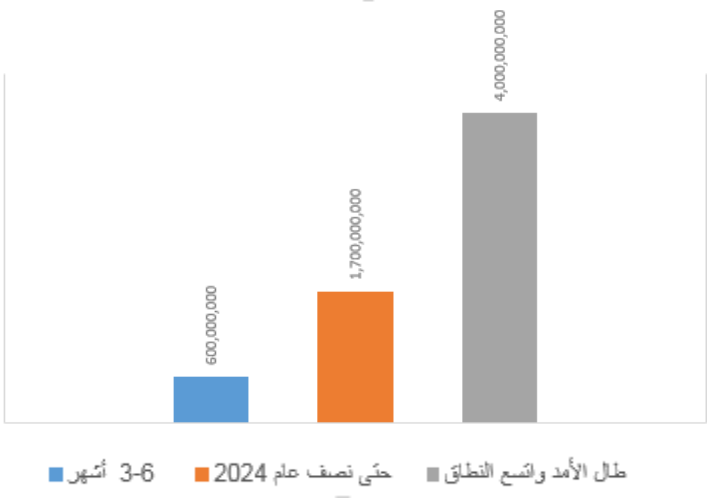

3. نسبة الخسارة المتوقعة من الاحتياطي الأجنبي في الأردن، وذلك بنسب متفاوتة لكل سيناريو ستوضح في الشكل (6)[6].

الشكل (6): بنسبة الخسارة المتوقعة من الاحتياطي الأجنبي

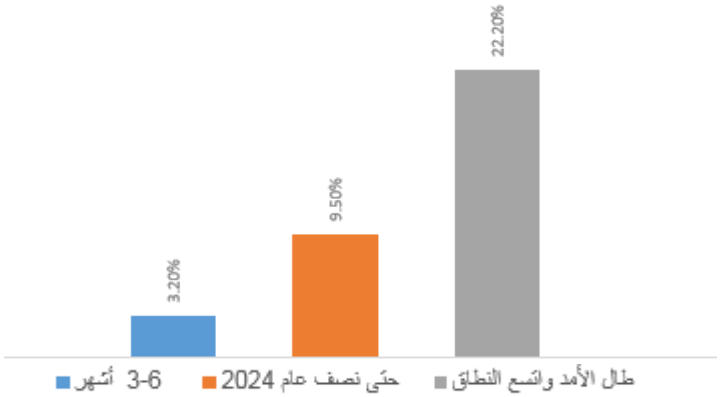

(5): وكالة ستاندرد آند بوردز للتصنيف الائتماني.
(6): المصدر: وكالة ستاندرد آند بوردز للتصنيف الائتماني

الإجراءات الفورية المقترحة من جمعية رجال الأعمال الأردنيين:

ولتجاوز هذه التداعيات التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية في ظل العدوان على غزة، فإنه من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية الفورية من وجهة نظر جمعية رجال الأعمال الأردنيين:

1. إنشاء لجنة خاصة مشتركة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن العدوان الغاشم لضمان سير الاقتصاد المحلي بشكل الصحيح.
2. ضخ تسهيلات وقروض بفوائد تشجيعية لتشجيع الاستثمار والتوسع بالمشاريع القائمة.
3. تخفيض أسعار الفوائد على القروض التجارية، وتأجيل الأقساط التجارية إلى فترة تصل 6 أشهر دون فائدة أو عمولات إضافية حسب تعليمات البنك المركزي .
4. تفعيل برامج مؤسسة الضمان الاجتماعي لدعم القطاع الخاص.
5. تأجيل دفعات ضريبة المبيعات والرسوم الحكومية بكامل انواعها لمدة 6 شهور.
6. تخفيض رسوم المناولة في ميناء العقبة لرفع تنافسية الميناء واعتماده كمرفأ بحري جاذب في المنطقة.
7. زيادة الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع التي لها بديل في السوق الأردني، وذلك لدعم المنتج المحلي.
8. العمل على تطوير مشاريع الطاقة لسد احتياجات الممكلة في هذه الظروف طارئة.
9. العمل على تسويق الأردن سياحياً وبشكل مستقل عن المنطقة.
10. زيادة ضبط وترشيد النفقات الحكومية في القطاع العام.